بسم الله الرحمن الرحيم

رسالتي للقطاع الخاص 2006

وزير الاقتصاد الوطني _ م.مازن توفيق سنقرط

- برغم الظروف القاسية والمعيقات والقيود والعراقيل وسياسة العزل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي وبهذه الأيام المباركة ومع إطلالة سنة جديدة والتي نأمل أن تكون سنة خير ووحدة وطنية ومحبة للجميع يستطيع فيها شعبنا من انجاز تطلعاته السياسية في الاستقلال ونيل حقوقه المشروعة وبناء أسس الدولة العتيدة.

- استطاع القطاع الخاص الفلسطيني أن يكون الوجه الحضاري لشعبنا الفلسطيني في المحافل الدولية من خلال محاولته الجادة والصادقة لتجاوز المحنة وان يكون مبادرا في القطاعات الاقتصادية الرائدة كالصناعة والسياحة والتجارة والزراعة والخدمات وتكنولوجيا المعلومات والإسكان ، وغيرها من المبادرات الاقتصادية الخلاقة مما ساهم في إيجاد فرص عمل جديدة وتشغيل عشرات الآلاف من الخريجين من أبناء وبنات شعبنا الفلسطيني الصابر.

- إن هذا النموذج كان دوما محط احترام وتقدير واستغراب لدى الباحثين والقارئين عن كيف استطاع هذا القطاع الخاص أن يصمد في أصعب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية ، الجواب هو قصص النجاح التي أظهرها العاملون والمبادرون في هذا القطاع ،أصبح يتغنى بهذه الظاهرة الكثيرون ويصورونها قصة نجاح شعب وقضية ،قصة

نجاح اقتصاد برغم معاناته استطاع أن يبرهن انه قادر على الصمود والمشاركة في قضايا شعبه والحفاظ على كرامته وتقاسم لقمة العيش مع أبناءه العاملين على مبدأ التكافل في مؤسساته وملتزمون بحقوقه الوطنية والمالية تجاه أهله وشعبه ومؤسساته

- نحن بهذا نريد أن نؤكد كلما كانت هذه الوقفة المسئولة والجادة من أبناء القطاع الخاص ومشاركته ضمن المسؤولية الجماعية كلما كانت طريق الإصلاح اقصر وأجدى وكلما حرص على مبادرته وشراكته في الحفاظ على حقوقه وحقوق شعبه الوطنية كلما ساعد نفسه وأهله على الاستقرار في حياة كريمة ومستقبل أفضل

- القطاع الخاص الفلسطيني كانت رسالته واضحة من خلال استثماراته وليست كلماته وشعاراته وقد حان الوقت أن يؤكد على حقوقه ، و أن يكون شريكا حقيقيا في الحياة الاقتصادية والسياسية الواجبة لضمان حقوقه وحمايته وان يكون قادراً على النقد البناء .

- في السنة الماضية 2005 كانت أولويات السياسات الاقتصادية تتمثل في تمكين القطاع الخاص وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني حيث شارك في انجاز القوانين والتشريعات والتي تجاوزت 14 قانونا وتشريعا وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية وتسهيل الإجراءات وفتح منافذ جديدة من خلال مصر والأردن وتوفير بيئة موائمة للاستثمار والتنمية .كذلك استطعنا معكم بناء لبنات أساسية تساهم في تطوير عملكم المؤسساتي وزيادة قدرتكم التنافسية وانجاز البرامج لبناء أفضل للمؤسسات وضمان استثماراتكم وتوفير الدعم المالي وبالتعاون مع كثير من الدول والهيئات المانحة الأجنبية والعربية.وقد انعكست هذه الإجراءات إيجابا على توفير المناخ المناسب مما أدى إلى ارتفاع تسجيل الشركات 50% عن السنة الماضية وزادت القناعة والثقافة في الشركات العامة كما زادت صادراتكم بحوالي 22% ووارداتكم بنسبة 18%.

- هناك تفهماً وثقافة مسئولة من قبل القيادة والحكومة وجميع شرائح شعبنا لتسهيل وتمكين القطاع الخاص من اخذ دوره في التنمية المستدامة والمرحلية والمعول عليها في تشغيل جيوش العاطلين عن العمل من أبناء الشعب الفلسطيني . حيث أن القطاع العام لن يقوم

بهذا الدور مستقبلاً. فالجاهزية حق وطني مطلوب منا جميعا أن نهيئ الظروف والسياسات لتمكينكم من زيادة دوركم الذي يعول عليه الجميع.

- سننشأ معكم مجلس التنافسية الوطني لكي يشكل توجها اقتصاديا مستقبليا نحو التنافسية في الجودة والخدمة والسعر ضمن اقتصاد السوق وكذلك الدخول في منظمة التجارة العالمية لأول مرة وبما ينسجم مع الخصوصية الوطنية ولقد أكدنا على ضرورة المشاركة في التنفيذ وتطبيق من خلال **عشرون مبادرة اقتصادية جديدة** أطلقناها قبل أيام لأجلكم ولتمكينكم من الاستمرار والتطور والعمل على اجتذاب الاستثمار من خلال قصص النجاح التي أكدتم عليها واقعاً حكيماً ومسئولا ونحن نعلم بان الطريق شائك وطويل ولكن سوياً سنصل بإذن الله إلى ما نصبو إليه وما ينتظره شعبنا منا .

- وقد جاء ألان دوركم انتم الرواد في اجتذاب رؤساء الأموال من المهجر ، إخوانكم فلسطيني الشتات والقطاع الخاص العربي والأجنبي لكي تؤكدوا لهم بأنكم جاهزون لمشاركتهم بخبراتكم وحسن تجاربكم التراكمية وحرصكم لكي تؤكدوا على مصادر النمو لاقتصادكم الوطني ومشاركتكم المالية والتزامكم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواجبة _ نحن على قناعة بأنكم قادرون على توجيه رسالتكم المبنية على أسس مهنية ووطنية صادقة ..... حان الوقت عندما نتحدث عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن نؤكد بكل فخر واعتزاز بان فلسطين تعتبر النموذج الأفضل في الصدق والانتماء والحرص على هذه الشراكة وأصبحت قصة نجاح اقتصادية يتحدث عنها القريب والبعيد فانتم أصبحتم في طريق لا رجوع عنها ، شركاء في وضع السياسات والتوجيهات وتحمل المسؤوليات في التنفيذ والنتائج في وقت يتباطأ الكثيرون في تقديم الدعم لشعبكم .

- وهانحن نعمل سويا في إنجاح أول مؤتمر للتنمية والاستثمار لاستقطاب مئات المستثمرين لعشرات من المشاريع الاقتصادية والإستراتيجية والتي نثق أنها ستكون مفصلا مهما للتنمية والإعمار وبناء أسس الدولة المنشودة بإذن الله .

- إنني ومن خلال هذه الرسالة القصيرة أردت أن أؤكد على عمق شراكتنا بين القطاعين العام والخاص والتزام حكومتي بهذه الشراكة وانتهز هذه المناسبة للتأكيد لكم على عزمنا وإصرارنا على الاستمرار في دعم العمل المؤسساتي وعمق الشراكة بيننا من خلال التطبيق الدقيق والأمين لمفاهيم الإصلاح والإدارة الرشيدة قولا وفعلا بما يخدم أهدافنا المشتركة في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .